مركز الميزان لحقوق الإنسان
AL MEZAN CENTER FOR HUMAN RIGHTS

الموجز التنفيذي لتقرير:

واقع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في قطاع غزة عام 2021

حقوق الطبع والنشر محفوظة لدى مركز الميزان لحقوق الإنسان ©2022

صورة الغلاف/ الصحافي علي جاد الله

الموجز التنفيذي

يلخص هذا الموجز أبرز ما ورد في تقرير مركز الميزان السنوي حول واقع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في قطاع غزة عام 2021. ويشير التقرير إلى أن الحصار والهجمات الحربية الإسرائيلية وضعف التمويل الدولي والانقسام الداخلي شكلت أبرز العوامل التي تسببت في تدهور واقع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

تدهورت الأحوال المعيشية للسكان ولاسيما الأسر الفقيرة، مع ارتفاع أسعار السلع والبضائع، وحافظت معدلات انعدام الأمن الغذائي والفقر والبطالة على نسب مرتفعة.
وانتهى عام 2021 ولم تنتهِ العوامل والعقبات الرئيسية التي تحول دون احترام وحماية حقوق الإنسان، وظلت مشاعر القلق وحالة الخوف من المستقبل هي السائدة بين المواطنين خاصة وسط النساء، وكبار السن، والمرضى، وحتى بين الشباب الذين يشكلون نسبة كبيرة من المجتمع، واستمرت حالة الاقصاء، والتمييز، والاضطهاد والمعاناة، والتفكير المتواصل في الهجرة خاصة في ظل غياب أفق سياسي يُسهم في إعمال الحق في تقرير المصير للفلسطينيين.

وخلُص التقرير إلى مجموعة من النتائج، يستعرضها الإيجاز على النحو الآتي:

النتائج التي خلص إليها التقرير:

1. تعرض قطاع غزة إلى هجوم حربي واسع النطاق في أيار/ مايو 2021. استخدمت فيه قوة تدميرية كبيرة نجم عنها خسائر كبيرة في الأرواح والممتلكات العامة والخاصة، ومرافق البنية التحتية، وترافق ذلك مع فرض القيود على الحركة من وإلى قطاع غزة، وحظر إمدادات الوقود والأدوية وغيرها من السلع والمواد الأساسية.
2. تضررت (1439) منشأة اقتصادية بشكل كلي وجزئي، من بينها ما نسبته (15%) تعرضت للأضرار في سنوات سابقة، وتضررت (7,700) وحدة سكنية من بينها (1,314) بشكل كلي، و(6,386) بشكل جزئي.
3. دمرت (59) منشأة إنتاجية، من بينها (25) منشأة بشكل كلي، وتكرر الاعتداء على (8) منشآت في وقت سابق، وجرى تسريح حوالي (5000) عامل. وتراكم أعداد المصانع المتوقفة عن العمل ليصبح عددها (569) مصنع.
4. تضاعفت خسائر القطاعات الصناعية جراء القيود الإسرائيلية، وارتفاع تكاليف فرق النقل الذي بلغ (400,000) شيقل سنوياً، ولم تتجاوز هذه القطاعات نسبة (22%) من طاقتها الانتاجية.
5. انخفض معدل الواردات (بضائع للقطاع الخاص ومحروقات ومساعدات إنسانية)، وبلغت نسبة الانخفاض (9.6%) عن عام 2020.
6. واصلت سلطات الاحتلال الاستيلاء على أموال المقاصة لمنع مساعدة أسر الشهداء والأسرى وهذا فاقم من أزمة السلطة الوطنية المالية.
7. تفاقمت عزلة قطاع غزة وبلغ عدد طلبات الحصول على تصاريح لاجتياز معبر بيت حانون (إيرز) نحو (68609) مواطن. وكان مصير ما نسبته (53%) الرفض أو عدم الرد.

8. قيّدت سلطات الاحتلال حركة الأشخاص الذين يملكون سجلات تجارية، وتقدم نحو (39510) طلب للحصول على تصريح تاجر، تمت الموافقة على ما نسبته (44.4%) بينما رفضت ما نسبته (30%) من هذه الطلبات، وأخضع عدد منهم للاستجواب والتحقيق والمقابلة وسحبت (249) تصريح.
9. تراجع إسهام قطاع الزراعة في اجمالي الناتج المحلي من 5.7 إلى 5.04، وتعرضت الأراضي الزراعية ومزارع الثروة الحيوانية إلى (524) حادثة قصف، فيما توغلت قوات الاحتلال (46) مرة في أراضي القطاع، واستمر تقييد وصول المزارعين إلى أراضيهم في المنطقة العازلة، واستهدف الصيادين في (315) أسفر عن اصابة (5)، واعتقال (12)، والاستيلاء على (6) مراكب. واستمر حظر استيراد مستلزمات زراعية أساسية مثل الأسمدة، ومادة (الفيبر غلاس) وهي المادة الأساسية المستخدمة في صناعة وصيانة المراكب المعطوبة والأجهزة البحرية الإلكترونية، ومحركات القوارب.
10. تواصلت أزمة نقص امدادات التيار الكهربائي، وتفاقمت نتيجة ارتفاع الطلب على الطاقة التي سجلت في أوقات الذروة ما بين (600–660) ميغاواط، بينما المتوفر لم يزيد عن (205) ميغاواط غير مستقرة، خاصة خلال الهجوم الحربي.
11. واجه أفراد المجتمع خاصة النساء والأطفال انتهاكات متعددة وتسببت هجمات قوات الاحتلال في قتل (243) شخص، من بينهم (38) سيدة، و(61) طفلاً، وإصابة (2084) من بينهم (397) سيدة، و(664) طفل.
12. استمرت الانتهاكات الداخلية ومظاهر انتهاك سيادة القانون، وسُجل خلال العام (75) حادث، تسببت في مقتل (57) شخصاً، من بينهم (6) نساء و(13) طفل، بينما أُصيب جراء هذه الحوادث (194) شخصاً، من بينهم (30) نساء، و(47) طفل.
13. ارتفعت حالات الطلاق وانخفضت الزيجات الجديدة، واللافت أن (5.3%) من حالات الطلاق التي وقعت عام 2021 تزوجوا في العام نفسه، وكانت الأسباب الاقتصادية هي العامل الرئيس.
14. ارتفع عدد النساء اللواتي لجأن إلى بيت الأمان لرعاية وحماية النساء المعنفات بنسبة (25٪)، فيما ارتفعت نسبة الأطفال الجانحين ممن هم على خلاف مع القانون (34.9٪) عن عام 2020، وكان ما نسبته (42%) من المخالفات كانت بتهم السرقة والسطو.
15. تعاني (64%) من الأسر من انعدام الأمن الغذائي، بواقع (40.65%) من الأسر تعاني من انعدام الأمن الغذائي الشديد، بينما (23.6%) تعاني من بدرجة متوسطة.
16. أكدت المؤسسات الدولية أن معدل الفقر بلغ (59%) جراء جولة الصراع الأخيرة، وتفشي جائحة كورونا.
17. تفاقمت معاناة (79,269) أسرة، قوامها (471,888) فرد، لعدم حصولها على المساعدة المنتظمة من وزارة التنمية الاجتماعية، وكان نصيب الفرد خلال العام (0.11) سنت أمريكي للفرد يومياً، أي حوالي (0.35) شيكل.
18. ارتفع عدد الأشخاص ذوي الإعاقة إلى (62,081) شخص، من بينهم (45%) إناث، وتضاعفت معاناتهم جراء نقص الخدمات المقدمة، وارتفاع معدلات البطالة بينهم والتي بلغت (90%).

19. بلغ معدل البطالة (47٪) في قطاع غزة، وبلغت أعلى نسبة محافظة دير البلح (53%)، تليها محافظة خان يونس (51%)، وارتفعت نسبة الذين يتقاضون أجراً شهرياً أقل من الحد الأدنى للأجور (1,450 شيكلا) إلى (81%). بينما سجلت بطالة الخريجين الذين يحملون مؤهل علمي دبلوم متوسط فأعلى (74%).
20. ارتفع العجز في أعداد الشقق السكنية المتوفرة، ووفق التقديرات يحتاج قطاع غزة إلى (16000) وحدة سكنية جديدة لمقابلة الزيادة السكانية الطبيعية.
21. ظلت عملية إعادة الإعمار تراوح مكانها نتيجة ضعف التمويل المتوفر لاستكمالها، وحظر دخول البضائع المصنفة بأنها " ثنائية الاستخدام". وبالرغم من قرار وقف التعامل مع بعض مواد البناء الأساسية مثل قضبان الحديد، والحصى والاسمنت (من أنواع محددة) كمواد " ثنائية الاستخدام"، إلا أنه لم يعد ممكناً إدخال الأنابيب الحديدية التي تزيد عن قطر معين، وخلاطات الباطون، والمضخات، والمعدات الميكانيكية الثقيلة. مما يعيق عملية الإعمار.
22. استمرت القيود الإسرائيلية في حرمان المرضى من الوصول إلى المستشفيات حيث قوبل ما نسبته (36%) من طلبات المرضى إما بالرفض أو المماطلة؛ الأمر الذي تسبب في مضاعفات خطيرة على حالتهم الصحية؛ وأسفر عن وفاة (4) مرضى من المحولين للعلاج خارج قطاع غزة، من بينهم طفلين.
23. ألحقت الهجمات الحربية أضراراً في (50) مرافق صحي عام وخاص، حيث تضررت (4) مستشفيات، (34) من المراكز والعيادات الصحية، و(9) صيدليات، منها صيدلية واحدة تضررت كلياً، و(3) مختبرات.
24. طرأ انخفاض ملحوظ على أعداد التحويلات الطبية للمرضى المحولين للعلاج خارج المؤسسات الحكومية في قطاع غزة بنسبة (30.4٪)، فيما حافظت نظيراتها في الضفة الغربية على معدلاتها السابقة، وترافق انخفاضها مع تراجع مقومات الصحة الأساسية، ولاسيما نقص الأدوية والمستهلكات الطبية، حيث بلغ عدد الأصناف الصفرية نهاية عام 2021 (209) صنف دوائي، بواقع نسبة عجز في قائمة الأدوية المتداولة بلغت (40%)، في حين بلغ عدد الأصناف الصفرية من المستهلكات المتداولة (164) صنف بنسبة عجز (19%). مع استمرار نقص الموارد البشرية.
25. شمل العجز في الأدوية خدمة القسطرة القلبية والقلب المفتوح بنسبة (39%)، وفي أدوية الرعاية الصحية الأولية (55%)، وسجل العجز (57%) في أدوية صحة الأم والطفل و(42%) في أدوية مرضى السرطان الذين يعتمد استكمال علاجهم على برتوكول خاص مكون من عدة أدوية وفقدان دواء واحد يبطل البرتوكول.
26. انعكس تردي الأوضاع المعيشية على مؤشرات صحية، حيث بلغ معدل المواليد الذين تقل أوزانهم عن (2500) جرام، ما نسبته (7.8%)، فيما ارتفعت معدلات العمليات القيصرية إلى (25.4%)، بزيادة مقدارها (7%) عن عام 2020.
27. طرأت زيادة طفيفة في نسبة النساء الحوامل اللواتي يعانين من فقر الدم، وارتفع أعداد وفيات الأمومة حيث بلغت (34) فيما كانت (13) حالة في عام 2020.
28. ارتفع الطلب على خدمات الصحة النفسية وسجل زيادة بنسبة (15%)، حيث بلغ عدد الزيارات (78,662) زيارة لمراكز الصحة النفسية عام 2020، وارتفع العدد إلى (90,887) زيارة خلال عام 2021. ولم تطرأ زيادة على أعداد المراكز أو توسعة في الأقسام حيث انحصرت في (6) مراكز ومستشفى واحد تقدم مثل هذه الخدمات.

29. تواصل تدهور واقع البيئية، وبلغ التلوث ما نسبته (75%) من الطول الكلي للشاطئ.
30. تراجع نصيب الفرد من استهلاك المياه، وأشارات البيانات المتوفرة أن نصيب الفرد (77) لتر/ اليوم، وحافظت معدلات تلوث المياه على ارتفاعها، حيث أن (97.6%) من مياه الخزان الجوفي لا تتطابق مع معايير منظمة الصحة العالمية.
31. تتفاقم مشكلة تآكل وانهيار الشاطئ نتيجة التغير المناخي، وشكل الحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة تحدياً رئيسياً أمام الجهود المبذولة للتخفيف من حدة آثار هذه الظاهرة.
32. تضررت (184) مدرسة جراء الهجمات الحربية الإسرائيلية، منها (39) تابعة لوكالة الغوث (الأونروا)، و(135) حكومية، (10) مدرسة خاصة.
33. أدت الهجمات الحربية إلى مقتل (57) طالباً وطالبة، موزعين كالآتي: رياض الأطفال (3)، ابتدائي (23)، إعدادي (12)، ثانوي (7)، جامعي/ دبلوم (12) ومن العاملين في حقل التعليم (1) معلمة تعمل في رياض الأطفال.
34. ظلت الكثافة الصفية مرتفعة، وبلغ متوسطها في المدارس الحكومية (39.36)، وفي مدارس الأونروا (41.09)، والمدارس الخاصة (21.89)، ولم تقابل المدارس التي تم تشييدها خلال العام الزيادة السنوية في عدد الطلبة.
35. أجريت فحوصات لطلبة المدارس الحكومية وأفضت إلى تحويل (52%) من طلبة الصف الأول إلى العيادات والمستشفيات، من بينهم (48%) يعانون من تسوس الأسنان، وسجلت نسبة فقر الدم في أوساط طالبات الصفوف من (7–10) (34%)، ومعدلات زيادة الوزن والسمنة لطلبة الصف العاشر بلغت (25%)، ومعدلات النحافة (2.7%).
36. يعاني طلاب وطالبات المدارس الحكومية من ذوي الإعاقة من نقص حاد في الأجهزة والأدوات المساعدة بلغ حوالي (1340) أداة أو جهاز مساعد. وتظهر البيانات أن حوالي (99) مدرسة بحاجة إلى موائمة، حيث يوجد من بينها حوالي (42) مدرسة بحاجة لتعبيد الطريق المؤدي إليها.
37. انخفضت معدلات استكمال الطلبة الناجحين في الثانوية العامة دراستهم في مؤسسات التعليم العالي، كما لجأ العديد منهم إلى تأجيل الفصول الدراسية، حيث حالت ظروف أسرهم الاقتصادية دون قدرتهم على تحمل كلفة التعليم المادية، وتحرم بعض الجامعات الطلبة المتعسرين من مواصلة دراستهم.
38. حالت القيود الإسرائيلية المفروضة على قطاع غزة دون السماح للمثقفين والفنانين بالمشاركة في الأنشطة الثقافية التي تقيمها المؤسسات الثقافية في الضفة الغربية، كما حالت دون القدرة على إقامة معارض للكتب، كما دمرت الهجمات الحربية مطابع ودور نشر ومكتبات.

التوصيات:

مركز الميزان لحقوق الإنسان واستناداً إلى الحقائق والمعطيات والمؤشرات التي أوردها التقرير، فإنه:

1. يطالب المجتمع الدولي بإجبار سلطات الاحتلال الإسرائيلي على إنهاء الحصار المفروض على قطاع غزة، ورفع القيود المفروضة على حرية حركة وتنقل البضائع والأفراد من وإلى قطاع غزة، بما في ذلك إعادة فتح كافة المعابر المغلقة منذ سنوات لأن حصرها في معبر (كرم أبو سالم) يضاعف من كلفة النقل، ويضعف طاقته الاستيعابية.
2. يطالب بإنهاء الانقسام السياسي الداخلي، والحفاظ على الوحدة السياسية للأراضي الفلسطينية، والشروع فوراً في إجراء الانتخابات العامة بأسرع وقت، من أجل تعزيز المشاركة الشعبية، وضمان تمثيل مصالح واحتياجات المواطنين، وتفعيل مبدأ المحاسبة ومساءلة الحكومة عن أعمالها وبرامجها، والتصدي لكافة التجاوزات الإدارية والمالية.
3. يدعو كافة الجهات الدولية والإقليمية والمانحين للوفاء بالتزاماتها وتعهداتها المالية تجاه الأراضي الفلسطينية وتوفير الأموال اللازمة لعملية إعادة الإعمار، وتوجيه الدعم نحو إصلاح وتطوير البنية التحتية والمرافق البيئية وقطاع الطاقة، والقطاع الصناعي.
4. يدعو الجهات المانحة إلى زيادة المساهمة في دعم وتطوير قطاع الصحة، وضمان وصول كافة المستلزمات الطبية وتوفير المعدات والأدوية واللوازم الطبية المناسبة إلى أقصى حد ممكن.
5. يدعو السلطة الوطنية الفلسطينية إلى زيادة المخصصات والنفقات اللازمة لتطوير وتحسين مستوى الخدمات المقدمة في القطاعات كافة وخاصة التعليم والحماية الاجتماعية وتبيئة الخدمات الصحة.
6. ضرورة أن تتبنى الحكومة خطة عاجلة للحد من تدهور الأوضاع الإنسانية في قطاع غزة، بما في ذلك خلق فرص عمل والالتزام بدفع مخصصات الفقراء بشكل منتظم وبأثر رجعي، واحترام وتطبيق الحد الأدنى للأجور، وإنشاء نظام إقراض يحمي حق الطلبة في مواصلة التعليم الجامعي.
7. يطالب الإدارات والوزارات في قطاع غزة بتخصيص الأموال وزيادة النفقات لدعم الخدمات الأساسية في قطاع التعليم والصحة والتنمية الاجتماعية.
8. ضرورة التزام الحكومة باحترام مبادئ الشفافية ونشر المعلومات والبيانات الشاملة والدقيقة الخاصة بالموازنة العامة وإتاحة الوصول إليها، واتباع النهج التشاركي بما يتيح مشاركة المجتمع المدني في نقاش إعداد وتحديد أولويات الموازنة العامة.
9. ضرورة تسهيل عمل المؤسسات الأهلية، وإزالة كافة القيود المحلية والدولية، وضمان استمرار الدعم والتمويل الدولي كي تتمكن من تقديم وتنويع خدماتها، وفي نفس الوقت يدعو المجتمع الدولي إلى وقف القرارات المتعلقة بتصنيف (6) مؤسسات حقوقية وتنموية بأنها "منظمات مرتبطة بالإرهاب".